

## عملاً بالقانون رقم 4 لسنة 2022 «المالية»: نقل ملكية أرض المرقاب إلى «التأمينات»



■ جانب من توقيع نقل الملكية

ويكون تقويم المقابل العيني وفقاً للمقومين المعتمدين من الجهات المختصة قبل السداد وتحت رقابة ديوان المحاسبة. وأوضحت وزارة المالية خلال اجتماع التوقيع بأنه جارٍ التنسيق مع بلدية الكويت ووزارة العدل والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لنقل قطعتي أرض في منطقة الري ومنطقة العقيلة. وقع عن جانب وزارة المالية وكيل وزارة المالية أسيل المنيفي، وعن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المدير العام بالتكليف مؤسسة التأمينات الاجتماعية أحمد الثنيان، وبحضور وكيل وزارة العدل بالتكليف طارق العصفور.

أعلنت وزارة المالية، أمس الأربعاء، عن توقيع وثيقة رسمية بنقل ملكية الأرض الواقعة بمنطقة المرقاب البالغة مساحتها 51.000 متر مربع إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وذلك عملاً بالقانون رقم 4 لسنة 2022 ضمن المادة الرابعة والتي تنص على: «يكون سداد الخزائنة العامة للعجز الإكوتاري للمؤسسة بقرار من الوزير المختص بالسداد بما لا يقل عن 500 مليون دينار من بداية كل سنة مالية اعتباراً من الأول من إبريل لسنة 2022 تقداً أو عينا للمؤسسة ولحين سداد كامل العجز الإكوتاري، وفقاً لما سيصدر عنه فحص المركز المالي للمؤسسة المعتمد من مجلس إدارتها وذلك في 2019/3/31».

## «التطبيقي»: اعتماد قبول المجلات العلمية المحكمة المسموح بها للنشر لأغراض الترقية



■ الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

أصدر مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. حسن الفجاء تعميماً بشأن اعتماد المجلات العلمية المحكمة المعتمدة المسموح النشر بها لأغراض الترقية لأعضاء هيئة التدريس في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من قبل اللجنة المركزية لاعتماد الإنتاج العلمي للعام الدراسي 2024/2025

وجاء في التعميم: بالإشارة إلى قرار الهيئة رقم 2024/1818 الصادر بتاريخ 2024/07/18 بشأن نظام ترقية أعضاء هيئة التدريس بكليات الهيئة وتعديلاته، وبالإشارة إلى قرار الهيئة رقم 2024/1900 والصادر بتاريخ 2024/07/25 بشأن قواعد اعتماد الانتاج العلمي لأغراض الترقية في كليات الهيئة وتعديلاته.

وبناء على نص المادة الخامسة من القرار رقم 2024/1909: «تقوم اللجنة بإصدار تعميم يتضمن المجلات العلمية المحكمة المعتمدة المسموح النشر بها لغرض الترقية في موعد أقصاه 2024/12/31 ولن يتم بعد هذا التعميم قبول الأبحاث التي تنشر في المجلات غير المعتمدة من قبل اللجنة المركزية».

وعليه فقد تم اعتماد قبول المجلات العلمية المحكمة المسموح بها للنشر لأغراض الترقية وفقاً لمعايير المجلات العلمية المحكمة المنصوص عليها بقرار الهيئة رقم 2024/1900 وتعديله في القرار رقم 2024/3228

أولاً: المجلات العلمية المحكمة الأجنبية المدرجة في قواعد الببليوغرافية التالية: 1- الأقسام أو الكليات العلمية PubMed/MEDLINE Science Citation Index Expanded SCIE Emerging Sources Citation Index "Scopus" Q1 Q2 ب - الأقسام أو كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية "Humanities Citation I"

المجلات العلمية المحكمة المعتمدة المسموح بها للنشر بغرض الترقية من قبل اللجنة المركزية لاعتماد المجلات العلمية لأغراض الترقية تحدث دورياً من قبل اللجنة، علماً بأن مدة صلاحية اعتماد المجلة العلمية المحكمة من قبل اللجنة سارية لمدة شهرين من تاريخ اعتماد الطلب، لذلك تنصح اللجنة المتقدم بطلب اعتماد مجلة علمية للنشر أن يكون لديه بحث في المراحل الأخيرة من الإعداد قبل طلب الاعتماد.

المجلات العلمية المحكمة المدرجة في قواعد البيانات الببليوغرافية المذكورة في البندين السابقين تعتبر معتمدة الأغراض الترقية دون الرجوع للجنة المركزية لاعتماد الإنتاج العلمي لأغراض الترقية مع احتساب التصنيف العام للمجلة من تاريخ مراسلة المجلة، عدا ذلك يجب تعبئة نموذج طلب اعتماد مجلة إلكترونياً واتباع الإجراءات المذكورة في القرار رقم 2024/1900 وتعديله بالقرار رقم 2024/3228

ثانياً: المجلات العلمية المحكمة العربية

أ- تعتمد المجلات العلمية المحكمة الصادرة عن جامعات عربية كمجلات علمية محكمة أجنبية إذا تطبقت عليها الشروط الواردة في تعريف المجلة العلمية المحكمة الأجنبية.

ب - المجلات العلمية المحكمة العربية التي تصدر من الجامعات العربية التي توضع بها من الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم أو دور النشر التي تعتمدها اللجنة المركزية لاعتماد الإنتاج العلمي لأغراض الترقية يجب تعبئة نموذج طلب اعتماد مجلة إلكترونياً واتباع الإجراءات المذكورة في القرار رقم 2024/1900 وتعديله بالقرار رقم 2024/3228

ملاحظات

- إن ورود المجلة العلمية بقاعدة بيانات ببليوغرافية أجنبية رئيسية لا يعني بالضرورة استيفائها لشروط التحكيم ولا تعتمد كمجلة علمية أجنبية محكمة إلا بعد استيفائها تعريف المجلة العلمية المحكمة واشتراطاتها الواردة في البند الثالث من القرار رقم 2024/1900 وتعديلاته في القرار رقم 2024/3228.

- المجلات العلمية المحكمة المعتمدة المسموح بها للنشر بغرض الترقية من قبل اللجنة المركزية لاعتماد المجلات العلمية لأغراض الترقية تحدث دورياً من قبل اللجنة، علماً بأن مدة صلاحية اعتماد المجلة العلمية المحكمة من قبل اللجنة سارية لمدة شهرين من تاريخ اعتماد الطلب، لذلك تنصح اللجنة المتقدم بطلب اعتماد مجلة علمية للنشر أن يكون لديه بحث في المراحل الأخيرة من الإعداد قبل طلب الاعتماد.

## بهدف دعم صناعات القرار في تلك البلدان

# «العربي للتخطيط»: إطلاق المرحلة الثانية من مؤشر كفاءة الإنفاق الحكومي لـ 22 دولة عربية



■ الحضور



■ عبدالله الشامي ووليد عبد مولا

وعام 2022 في مستوى الكفاءة الإنفاقية في الدول العربية.

وبين عبد مولا أن من أهم التوصيات على مستوى كفاءة الإنفاق الإجمالي للدول هي المزيد من ضبط وتوحيد منظومة التخطيط وقوة جودة الإدارة والتنظيم وحدانية التشريعات والتوجه وتسريع الرقمنة في صناعات القرار لتسريع النمو بالإضافة إلى مراجعة السياسة المالية.

وأوضح أن من أهم التوصيات على مستوى كفاءة الإنفاق على القطاع التعليمي مراجعة ومتابعة الإصلاح التعليمي من خلال إعادة حوكمة القطاع التعليمي وبناء شراكة مجتمعية وإدخال القطاع الخاص في جميع نواحي التعليم بالإضافة إلى توسيع مسارات التعليم.

يذكر أن المعهد العربي للتخطيط مؤسسة عربية إقليمية مستقلة غير ربحية مقرها دولة الكويت تأسست عام 1980 وتهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من خلال بناء القدرات المحلية وإعداد البحوث وتقديم الخدمات الاستشارية والدعم المؤسسي وعقد اللقاءات التوعوية والنشر وفي مجال زيادة الأعمال والمعلوماتية.

من جهته أكد وكيل المعهد العربي للتخطيط الدكتور وليد عبد مولا في تصريح مماثل لـ "كونا" اجتهاد المعهد في هذا المؤشر بتقديره لكل الدول العربية مقارنة بـ 120 دولة أخرى من دول العالم بناء على بيانات عام 2010



■ جانب من الحضور

سنوات الدراسة ونتائج برنامج التقييم الدولي للطلاب بهدف تقييم الأداء التعليمي في الدول العربية ودول المقارنة كما ونوعاً. ولفت إلى أن نتائج الدراسة أكدت على متطلبات التنمية المستدامة فيما تواجهه الدول العربية من تحديات راهنة ومتعلقة بسياسة الإنفاق الحكومي وجودة مخرجاتها التي بعلاقة مع نهج السياسة المالية نفسها وسياسة التوظيف الحكومي المتضخم وتأخر الرقمنة في بعض الدول بالإضافة إلى نقل المنظومة التشريعية والإدارية. وذكر أن الدراسة أكدت من جهة أخرى على ضرورة الإصلاح التعليمي لسنهوض بمخرجات

وأشار إلى أن هذه الدراسة تناقش في جزئها الأول كفاءة الإنفاق الحكومي بشكل إجمالي من خلال قياس الأداء الحكومي ومقارنته مع مستوى الإنفاق باعتماد مؤشرات فرعية تغطي التعليم والصحة والبنية التحتية وجودة الإدارة والنمو والبطالة والاستقرار الاقتصادي وتوزيع الدخل والبيئة. وأفاد بأن الجزء الثاني من الدراسة يناقش كفاءة الإنفاق في التعليم بالنظر إلى حجم الإنفاق عليه وارتباطه الوثيق ببناء الرأس المالي البشري والتنمية المستدامة مبيناً أنه تم اعتماد بيانات الالتحاق بالتعليم الثانوي الجامعي ومتوسط

أعلن المعهد العربي للتخطيط أمس الأربعاء إطلاق المرحلة الثانية من مؤشر كفاءة الإنفاق الحكومي لـ 22 دولة عربية والذي يسعى من خلاله إلى دعم صناعات القرار في تلك البلدان. وقال المدير العام للمعهد الدكتور عبدالله الشامي لـ "كونا" إن المعهد يسعى إلى دعم صناعات القرار من خلال مناقشة التوصيات والمنهجيات الكفيلة بتعزيز مستوى الكفاءة الإنفاقية في الدول العربية لما لها من أهمية في الاستدامة المالية.

وأضاف الشامي أن المعهد قام بإعداد دراسة لقياس هذا المؤشر للدول العربية مقارنة بمجموعة كبيرة من دول العالم بهدف تحديد مستوى كفاءة الإنفاق الحكومي أو عدهما بشكل عام وفي قطاع التعليم على وجه التحديد. وأوضح أن هذا المؤشر يتصدى لقضية حيوية بالنسبة للدول العربية بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي وترشيده بالإضافة إلى اعتماد مؤشرات فرعية تغطي التعليم والصحة والبنية التحتية وجودة الإدارة والنمو والبطالة والاستقرار الاقتصادي وتوزيع الدخل والبيئة. وأفاد بأن الجزء الثاني من الدراسة يناقش كفاءة الإنفاق في التعليم بالنظر إلى حجم الإنفاق عليه وارتباطه الوثيق ببناء الرأس المالي البشري والتنمية المستدامة مبيناً أنه تم اعتماد بيانات الالتحاق بالتعليم الثانوي الجامعي ومتوسط

## أكدت حرصها على دعم المعرض

# «التقدم العلمي»: «التصميم الهندسي» يبرز مهارات المهندسين الخريجين



■ مسؤولو كلية الهندسة مع الرعاة



■ تكريم المشاركات بالمعرض

وأفادت بأن الدعم الذي تقدمه للمعرض خلال دوراته المتتالية، يأتي إيماناً منها بأهمية الدور الذي يؤديه في تكريم المشاريع الهندسية المتميزة، وتحفيز الطلبة على ابتكار مشاريع رائدة يمكنها المساهمة في تطوير البلاد، والتغلب على التحديات التي تواجهها في شتى المجالات.

وأشادت بدور المعرض في إبراز قدرات ومهارات المهندسين الخريجين، وتوفير بيئة محفزة لثقافة الإبداع وتطبيق الحلول التكنولوجية في الحياة العملية بطريقة سهلة، إضافة إلى توظيف طاقات مهندسي المستقبل والاستفادة من أفكارهم وابتكاراتهم.



■ الافتتاح شهد حضوراً كبيراً

مزهرة، من أجل كويت مستدامة، إضافة إلى دعم الاستثمار في الكفاءات الوطنية المتميزة، وإبراز إبداعاتهم في مجال التصميم الهندسي.

وأضافت أن المؤسسة تهدف أيضاً، من خلال دعم المعرض، إلى تحقيق رؤيتها المتمثلة في نشر ثقافة علمية وتكنولوجية وابتكارية

الكويت على البحث العلمي وتنمية روح الإبداع وتوفير البيئة التنافسية، التي تفرز المواهب العلمية لدى طلبة الجامعة.

أعربت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، عن حرصها على دعم معرض التصميم الهندسي، الذي تنظمه جامعة الكويت في كلية «الهندسة والبتترول» بمدينة صباح السالم الجامعية وجرى افتتاحه أول أمس، وذلك تحقفاً لرسالة المؤسسة الخاصة بتشجيع التقدم في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، لنفع المجتمع والبحث العلمي في البلاد.

وذكرت المؤسسة، في بيان، أن أهداف المعرض الذي تدعمه المؤسسة ويرعاه وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور نادر الجلال، تتلاقى مع أهدافها في تشجيع أبناء